الأمم المتحدة

A/70/700–S/2016/83

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
29 January 2016
Arabic
Original: Russian

الجمعية العامة
الدورة السبعون
البندان ١٠٨ و ١١٧ من جدول الأعمال
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي
استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

مجلس الأمن
السنة الحادية والسبعون

رسالة مؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه البيان المشترك لرؤساء الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي بشأن مكافحة الإرهاب الدولي، الذي اعتمد خلال دورة مجلس الأمن الجماعي المعقودة في موسكو في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ١٠٨ و ١١٧ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) زوهراب مناتساكانيان
السفير

080216 050216 16-01289 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة

بيان رؤساء الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي بشأن مكافحة الإرهاب الدولي

إننا، نحن رؤساء الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، نلاحظ بقلق بالغ التزايد الكبير في خطر الإرهاب الذي يهدد السلم والأمن الدوليين وسيادة الدول.

ونكرر الإعراب عن إدانتنا الشديدة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره ونؤكد أنه لا يمكن تبرير أي أعمال إرهابية بأسباب إيديولوجية أو دينية أو سياسية أو عرقية أو إثنية أو بأي أسباب أخرى.

ونعتقد أن ارتكاب المجازر الإرهابية في حق المدنيين، والتدمير الغاشم للآثار التاريخية، وتدنيس المواقع الدينية أمور تتنافى مع المعايير الأخلاقية والإنسانية والروحية.

واقتناعا منا بضرورة تضافر جهود المجتمع الدولي برمته في سبيل التصدي بفعالية للإرهاب، فإننا نؤيد إقامة ائتلاف عريض يستند على أحكام ميثاق الأمم المتحدة وعلى معايير القانون الدولي ومبادئه، دونما تسييس أو شروط مسبقة. ونهيب بجميع الدول إلى أن تمتثل امتثالا صارما لمقتضيات قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مكافحة الإرهاب.

وينبغي إيلاء الأولوية لقمع أنشطة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الإرهابي، الذي أطلق العنان لسفك الدماء بشكل شنيع في العديد من البلدان والذي يشكل خطرا على البشرية جمعاء.

ونسلم بأن وسط آسيا يشهد تزايدا في التهديدات الأمنية المرتبطة بنشاط تنظيم الدولة الإسلامية وحركة طالبان وتنظيم القاعدة وغير ذلك من التنظيمات الإرهابية في أفغانستان، مما يؤدي إلى تصاعد في حدّة التوترات على الحدود الجنوبية لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي يهدد مباشرة بزعزعة استقرار الوضع في المنطقة التي تقع في نطاق مسؤوليتها.

ونعتقد أن تعزيز التعاون في إطار الهياكل الإقليمية القائمة وتوسيع نطاق التعاون بين الدول في مكافحة الإرهاب على المستوى السياسي وعلى مستوى الخدمات الخاصة والوزارات والإدارات المعنية سيساعد في الحفاظ على الاستقرار في المنطقة الأوروبية الآسيوية وفي العالم بأسره.

ونولي أهمية كبيرة لمواصلة تعزيز التدابير الشاملة لمكافحة إيديولوجيا الإرهاب الدولي والتطرف الديني. وإننا على اقتناع بأنه لا بد لتحصين الأفراد من الأفكار المتطرفة من تكملة جهود السلطات العامة المعنية بقدرات الهياكل المدنية ووسائط الإعلام والطوائف الدينية.

وإننا مقتنعون بأنه لا يمكن التصدي للإرهاب بفعالية إلا بإغلاق منابع تمويله على نحو ما تقتضيه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومعايير فرقة العمل للإجراءات المالية. وفي هذا السياق، نرحب باتخاذ مجلس الأمن قراره ٢٢٥٣ (٢٠١٥) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ لمكافحة تمويل الإرهاب، ودعوته جميع الدول إلى اتخاذ التدابير اللازمة للتصدي لتنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومنظمات. ونعيد تأكيد مسؤولية جميع الدول عن بذل الجهود من أجل تحديد المنظمات والكيانات والأفراد المرتبطين اقتصاديا بتنظيم الدولة الإسلامية وغيره من التنظيمات الإرهابية وعن سد قنوات تمويل الإرهاب بشكل موثوق به.

كما أننا نشاطر ما أكده مجددا المجتمع الدولي في قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ من تصميم على تعزيز الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب في الجمهورية العربية السورية مع العمل في آن واحد على التوصل إلى تسوية سياسية سلمية عن طريق إجراء مفاوضات بين الحكومة السورية وطائفة عريضة من القوى المعارضة.

ونعتزم العمل باستمرار على تعزيز قدرة قوة منظمة معاهدة الأمن الجماعي وتحديث عنصرها لمكافحة الإرهاب وتعزيز الجاهزية القتالية لقواتها الجماعية للرد السريع من أجل التصدي بفعالية للتهديدات والتحديات الجديدة.

وقعه رؤساء دول الاتحاد الروسي، وجمهورية أرمينيا، وجمهورية بيلاروس، وجمهورية طاجيكستان، وجمهورية قيرغيزستان، وجمهورية كازاخستان.

موسكو
٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥